

## اللغة والخلاف: في سؤال الدلالة والمعنى

■ محمد بنينير

نستنتج - سواء خلال ما ورد في «لسان العرب» أو «المعجم الوسيط»، أن المادة المعجمية للجذر (دلل) - الذي منه تشتق كلمة «الدلالة» - يحيل معناها على الإرشاد والهداية والتوجيه، إما بواسطة مضمون الكلام والقول، كما في عمل «الدليل» و«الدَّلال»، أو بواسطة الشكل الأيقوني كما في معنى «الدل» (جمال المظهر)، سواء قصدت به المرأة أو قصد به الرجل، يقول بشار بن برد:

وذاتِ دَلٍّ كَأَنَّ البَدْرَ صَوْرَتُهَا      باتتُ تُعْني عَميدَ القَلْبِ سَكْراناً<sup>1</sup>

أما «الدَّلال» (عُنْج المرأة) - كحالة وهيئة - فهو أيضاً يوحي بمكانة المرأة عند زوجها؛ أي إنه يقوم بوظيفة الدليل والمرشد الذي يوجهك إلى جهةٍ أو قصد ما (مكانة المرأة في نفس زوجها).

والخلاصة أن الدلالة ومشتقاتها في اللغة تحيل على المعاني المقصودة من وراء القول والفعل أو الصورة، أو هي جميعاً، ومن ثم فالدلالة تكاد تكون هي المعنى.

1 - «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، تحقيق: سمير جابر، ج 3، ص 193.



## أ - في العلاقة بين الدلالة والمعنى:

لقد تباينت واختلفت آراء اللغويين المعاصرين في شأن علاقة «الدلالة» بـ«المعنى»، وانقسموا إلى ثلاثة مواقف: فريق يرى أن بين مصطلحي «الدلالة» و«المعنى» علاقة ترادف، وفريق يذهب إلى أن «المعنى» أعم من «الدلالة»؛ لأن الدلالة مقتصرة على اللفظة المفردة، وفريق يرى أن «الدلالة» أعم من «المعنى»؛ لأن كل «دلالة» تتضمن «معنى» وليس كل «معنى» يتضمن «دلالة»، وفي نظري أن هذا الرأي الأخير هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن العلاقة بين الدلالة هي كالعلاقة بين التفسير والتأويل؛ فكل تأويل تفسير، وليس كل تفسير تأويلًا. فالتفسير بمعنى الشرح هو الذي يقود نحو الكشف عن المعنى، أما التأويل فيتجاوز البحث عن المعنى إلى الكشف عن الدلالة، وذلك حينما تتعدّد المعاني وتتضارب، ونحتاج إلى ترجيح أحدها بناء على السياقات والقرائن اللفظية والحالية؛ لأن «التأويل من صميم الاجتهاد بالرأي، وهو صرف المعنى اللغوي الظاهر المتبادر إلى معنى آخر، بالاستناد إلى دليل، من نص قاعدة عامة أو من حكمة التشريع أو غير ذلك من الأدلة، مما يجعل المعنى المؤول راجحاً بالدليل، والتأويل من صلب الاجتهاد بالرأي في نطاق النص، بما هو جهد عقلي ينصب على تفهم المراد من النص، لا على ضوء ما يوحي به منطوق اللغة في معناه الظاهر؛ بل على أساس ما يرشد إليه الدليل من معنى آخر يصبح هو الراجح الأقوى»<sup>2</sup>.

## ب - التعريف الاصطلاحي:

إذا تجاوزنا كتب اللغة والمعاجم إلى كتب التعريفات والحدود لمقاربة التعريف الاصطلاحي لكلمة «دلالة»؛ نقف على حد الدلالة المتفق عليه بين أغلب الدارسين من اللغويين والمناطق والأصوليين، حيث مدار جل التعريفات على التعريفين التاليين:

2 - «المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي» للدكتور فتحي الدريني، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ/1997م، ص 40.

تعريف علي بن محمد الجرجاني، وفيه أن «الدلالة هي: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول... لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام»<sup>3</sup>.

تعريف محمد عبد الرؤوف المناوي «الدلالة اللفظية الوضعية كون اللفظ متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي منقسمة إلى المطابقة والتضمين والالتزام؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى أحدهما بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام»<sup>4</sup>.

**إذا تجاوزنا كتب اللغة والمعاجم إلى كتب التعريفات والحدود لمقاربة التعريف الاصطلاحي لكلمة «دلالة»؛ نقف على حد الدلالة المتفق عليه بين أغلب الدارسين من اللغويين والمناطقية والأصوليين.**

### ج - ملاحظات ونقد للتعريفات الاصطلاحية:

لكن إلى أي حدٍ يجيب هذان التعريفان عن سؤال البحث في إشكالية الدلالة داخل التفكير اللساني العربي قديماً وحديثاً عند مختلف العلماء الذين انشغلوا بالبحث في قضايا اللغة لأغراض

فكرية وفلسفية أو دينية تشريعية، والإجابة تتطلب الغوص بتأنٍ في متاهات ومسارب البحوث اللغوية اللسانية بمختلف توجهاتها ومقاصدها، وهذا طريق طويل قد يكون هذا البحث حجر تدشين لبعض أسسه ومعالمه العريضة، وإسهاماً محدوداً لتلمس بعض آفاقه ومنجزاته، والبدائية تكون من رصد وتسجيل أهم الملحوظات التي ينطق بها هذان التعريفان:

3 - «معجم التعريفات» لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة - القاهرة، من دون تاريخ، ص 92.

4 - «التوقيف على مهمات التعاريف» زين الدين محمد بن علي المناوي، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ/1990م.



أولاً: اهتمام علم الدلالة قديماً بالبحث في معاني المفردة والكلمة المعزولة عن سياقاتها اللغوية والخارجية؛ أي البحث في الدلالة المعجمية أولاً، وهو هاجس يبدو أنه كان متأثراً بأوضاع جمع اللغة وتدوين مفرداتها وتحديد معانيها؛ تمهيداً لفهم هذه المفردات داخل سياقاتها اللغوية (النصوص) ومقاماتها الخارجية (مقصدية المتكلم)، ومن ثمّ فالتعريفان معاً ينصان على دلالة الكلمة المفردة، وليس دلالة الجملة أو النص، وهذا يفسر لنا اهتمام النحو القديم بنحو المفردات - في الأعم الغالب - من دون نحو النصوص؛ لأن نحو النص لم يُلتفت إليه بتفصيل إلا في العقود الأخيرة مع تطور الدراسات اللسانية المعاصرة، التي بدأت تهتم بقواعد اتساق النص وانسجامه؛ حيث أصبح «يحتل اتساق النص وانسجامه موقعاً مركزياً في الأبحاث والدراسات التي تدرج في مجالات تحليل الخطاب، ولسانيات الخطاب/ النص، ونحو النص، وعلم النص، حتى إننا لا نكاد نجد مؤلفاً ينتمي إلى هذه المجالات خالياً من هذين المفهومين... أو من المفاهيم المرتبطة بهما كالترابط والتعلق وما شاكلهما»<sup>5</sup>. وقد كان لعلماء الأصول - من الفقهاء وغيرهم - دور بارز في الاهتمام بدلالات الألفاظ واستقصاء معانيها؛ لأنهم رأوا أن الأحكام تستفاد من دلالة اللفظ المباشرة أو غير المباشرة.

ثانياً: اعتماد هذين التعريفين على التفكير الصوري المنطقي المجرد في صياغة القواعد الضابطة لمفهوم الدلالة؛ حيث يتداول جل التعريفان مصطلحات مثل (الوضع - المطابقة - التضمّن - الالتزام - الدليل - المدلول...); نظراً لهيمنة المنهج العقلي المعياري في التعامل مع ظواهر اللغة، ابتداءً من وضع اللبنيات الأولى لعلم النحو مع مدرسة البصرة، التي عرفت بتوجهها العقلي القائم على الرواية والوصف من جهة، ثم على القياس والاستنباط والتعليل من جهة ثانية، حيث وضعت لذلك قواعد صارمة، خالفت بها مدرسة الكوفة التي اعتمدت على الرواية والوصف أكثر.

5 - «لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب» لمحمد خطابي، إصدار المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، بيروت - لبنان، 2006م، ص 5.

ونبّه هنا إلى أن تقعيد اللغة تميز في هذه المرحلة بأصالته وخلوه من أي تأثير أجنبي، فكان إنجازاً عربياً إسلامياً لا شية فيه؛ لأن تقعيد اللغة العربية انطلق مبكراً في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين، ولذلك فلا تأثير هنا لما يسمى النزعة الهيلينية الأرسطية، التي اتهمت بها الدراسات اللغوية البلاغية والنقدية من طرف جانب الكتاب، على رأسهم طه حسين ومن سار على منواله، وسأشرح هذه القضية بشيء من التفصيل بعد قليل.

**إنّ تقعيد اللغة تميز في هذه المرحلة بأصالته وخلوه من أي تأثير أجنبي، فكان إنجازاً عربياً إسلامياً لا شية فيه؛ لأن تقعيد اللغة العربية انطلق مبكراً في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين.**

وهنا نستبعد تهمة أخرى، وهي أن الدراسات اللغوية العربية غلب عليها الجانب المعياري الصوري، وابتعدت عن المنهج الوصفي الذي اعتمده اللسانيات المعاصرة ودعت إليه في دراسة اللغة، والواقع أن المنهج الوصفي كان حاضراً بقوة، وله الأولوية في عملية التقعيد اللغوي من خلال الحركة الواسعة لجمع اللغة، ومن مكملات هذا المنهج استنباط قواعد اللغة، وسبر أعماق النظام فيها وفق قواعد القياس العقلية، مع ما يتبع ذلك من محاولات للتفسير

والتعليل، وهي التي تثير القيل والقال في هذا السياق، والواقع أن الإسراف أحياناً في التعليل يبقى ترفاً لغوياً لا يمس جوهر عملية التقعيد اللغوي التي بنيت أصلاً على الاستقصاء والاستقراء الوصفيين. ومن المفارقات الغربية التي تؤكد أصالة التقعيد اللغوي عندنا هو أن مدرسة الكوفة التي كانت قريبة من موطن الحضارة «بغداد» هي التي نحت نحو تغليب المنهج الوصفي، بينما كانت البصرة القريبة من موطن البداوة في الجنوب هي صاحبة الاستدلال والقياس والتعليل!!<sup>١٩٩</sup> ولا ننسى هنا أن اللغة تأثرت بالجدل الكلامي المذهبي، الذي اتخذ طابع استدلالات عقلية منطقية صرفة أحياناً، فظن بعضهم أن ذلك من أثر التفكير المنطقي اليوناني، وكأن العقل بضاعة مؤمنة من طرف منطقة اليونان وفلاسفته؟

ثالثاً: التقاطع بين مختلف حقول المعرفة في تبني هذين التعريفين؛ أي أن هناك شبه إجماع في تقبله وتلقيه، من دون إغفال المواقف التي وجهت له بعض سهام النقد، أو تداركت عليه بعض جوانب النقص، فقد انتقده بعض الأصوليين كشهاب الدين القرافي الأصولي المالكي في قوله: «قُلْتُ: مَا قَالُوهُ فِي أَثْنَاءِ اخْتِجَاجِهِمْ - مِنْ أَنَّ تَتَأَوَّلَ اللَّفْظَ إِنَّمَا هُوَ مُحَقَّقٌ فِي الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ - لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْأَلْفَاظِ لَيْسَتْ عَقْلِيَّةً؛ بَلْ هِيَ وَضْعِيَّةٌ، وَلَمْ يُوَضَّعْ لَفْظُ الْمَسْجِدِ مَثَلًا إِلَّا لِجُمْلَتِهِ، لَا لِجُمْلَتِهِ وَبَعْضِهِ وَهُوَ السَّقْفُ مَثَلًا، وَإِلَّا لَكَانَ ذَلِكَ اللَّفْظُ مُشْتَرِكًا، وَلَيْسَ الْكَلَامُ الْمَفْرُوضُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ لَفْظَ الْمَسْجِدِ لَمْ يُوَضَّعْ لِلْسَّقْفِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا دَلَالََةَ لِلْفِظِ الْمَسْجِدِ عَلَى السَّقْفِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ لَا تَدُلُّ عَقْلًا وَإِنَّمَا تَدُلُّ وَضْعًا، وَقَدْ عُدِمَ الْوَضْعُ فَلَا دَلَالََةَ لَهُ أَلْبَتَّةَ، نَعَمْ هُنَا أَمْرٌ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ يُذَكِّرُ لَهُ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَجْمُوعِ أَشْيَاءَ بِالْوَضْعِ؛ فَإِنَّهُ يَتَذَكَّرُ مَا تَرَكَبَ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ أَوْ لَازِمَ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ، فَمَنْ اخْتَبَرَ هَذَا الْقَدْرَ وَسَمِيَ هَذَا التَّذَكُّرَ دَلَالََةً فَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ؛ لَكِنَّهُ يَدْخُلُ اللَّبْسُ فِي كَلَامِهِ»<sup>6</sup>.

أما ابن سينا فقد نبه إلى دور نية المتكلم وقصده في صنع الدلالة، سواء كانت وضعا أو تضمنا أو التزاما، كما نقل عنه، «قال ابن سينا: الإرادة شرط الدلالة، يعني أن الدلالة هي الالتفات من اللفظ إلى المعنى من حيث إنه مراد، فلولا العلم بالإرادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ إلى المعنى، فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه»<sup>7</sup>. وكان ابن سينا في هذه الحالة كان يفكر بعقلية مدرسة التلقي المعاصرة، والتي ركزت في دراستها للنصوص اللغوية الإبداعية على مقصدية المتكلم وعلاقته بالمتلقي، ودور هذه العلاقة في توليد المعاني وتشكلها.

6 - «أنوار البروق في أنواع الفروق» لشهاب الدين القرافي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، 1418هـ/1998م، لبنان - بيروت، ج 3، ص 122.

7 - «كتاب الكليات» لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م، ص 1015.

## 1 - علم النحو أو اللوغوس العربي (عمود الدلالة):

تشير الأدلة التاريخية المتعددة إلى أنه في تربة الدين نمت شجرة الدراسات اللغوية واللسانية العربية، واستقام عودها بعد حين، وتفرعت أغصانها وقضاياها، وتشابكت فروعها، وتعمقت حيثياتها وتداعياتها، وتداخلت قضايا اللغة بقضايا المنطق، وتمازجت مباحث النحو بمباحث البلاغة، وتقاربت البحوث البلاغية مع بحوث النقد الأدبي، وتكاملت الدراسات اللغوية مع العلوم الشرعية. وكان عصر التدوين في القرن الثاني الهجري منطلق هذا الإخصاب الفكري والتقاضي الذي غير معالم الحياة العربية الإسلامية، وأخرج المجتمع من طور البداوة والمشافهة إلى طور الحضارة والكتابة، والتأليف العلمي في مختلف فنون المعرفة والفكر، وكان ذلك ثمرة لآية «اقرأ» أول ما نزل من القرآن الكريم، الآية التي غيرت مجرى تاريخ العرب أولاً، ثم مجرى تاريخ البشرية فيما بعد، وكانت البحوث اللغوية حاضرة دائماً في مركز هذه الفورة العلمية الحضارية، التي كان لها ما بعدها في تاريخ أمتنا القديم والحاضر.

**تشير الأدلة التاريخية المتعددة إلى أنه في تربة الدين نمت شجرة الدراسات اللغوية واللسانية العربية، واستقام عودها بعد حين، وتفرعت أغصانها وقضاياها، وتشابكت فروعها، وتعمقت حيثياتها وتداعياتها.**

وفي هذه الأجواء سينبثق النحو العربي ليؤمن حمى الدلالة والمعنى، ويؤمن العقل العربي من كل زيغ عن الطريق، ما دام استواء المعنى هو الشرط في انتظام حياة الفرد والمجتمع، يقول الدكتور عبد السلام المسدي: «إن للمعنى في حياة الإنسان من الأهمية ما لا يدركه الناس عادة إلا متى تسلحوا بمعرفة خاصة، وتتركز هذه الأهمية على الطرق التي يسلكها الإنسان لاستقبال المعنى، وعلى السبل التي ينتهجها في إدراك عناصر المعنى، ثم على الأدوات التي يتوسل بها في تأويل مقاصد المعنى، وتتركز أخيراً على المسالك التي يتوخاها لتقديم ثمرة استفادته من

المعنى. ولكل تلك المظاهر أهمية بالغة في انتظام حياة الإنسان بل وفي استواء بنية المجتمع كافة»<sup>8</sup>.

ومن ثمّ لما بدأ اللحن يتسرّب إلى النص القرآني الذي هو ضمير الأمة وخزان ثقافتها؛ ارتفعت وانزعجت لذلك نفوس علماء الأمة، وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ، وكأنهم شعروا بأن المعنى الإسلامي العربي في خطر، وأن نظام المجتمع ككل يتهدّده هذا الخطر إن لم تتخذ الخطوة اللازمة لتأمين حدود المعنى والدلالة، فكانت مبادرة علي بن أبي طالب (كّرم الله وجهه) وأمره لأبي الأسود الدؤلي بوضع علم النحو، بعدما حدّد له العناصر الأساسية التي يتألف منها الكلام (الفاعل - الاسم - الحرف)، فقد ذكر الشاطبي أن «أهل العربية يحكون عن أبي الأسود الدؤلي أن علي بن أبي طالب ﷺ هو الذي أشار عليه بوضع شيء في النحو، حين سمع أعرابياً قارئاً: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3] - بالجر - وقد روي عن ابن مليكة أن عمر بن الخطاب ﷺ أمر ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو، والعروض من جنس النحو»<sup>9</sup>.

ثم تطور النحو بعد ذلك على أيدي علماء كالخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وعبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم، هذا الأخير الذي بذل جهداً علمياً عظيماً، ربط فيه بين تأليف الألفاظ في الكلام وانتظام المعاني في النفس كما سيأتي بيانه بعد قليل، وفي شأنه يقول الدكتور المسدي: «فالنظم - بالمصطلح الذي اشتقه له صاحب الأسرار والإعجاز، وبالمفهوم الذي أفرغه في قالبه - يرتد إلى النحو قبل أن يرتد إلى البلاغة... إنه سؤال البلاغة ينعطف على سؤال النحو من خلال سؤال المعنى»<sup>10</sup>، ولذلك يجهل كثيرون من الناس الدور الذي قام به عبد القاهر الجرجاني في خدمة النحو

8 - «العربية والإعراب»، الدكتور عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010م، بيروت - لبنان، ص 12.

9 - الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عصفان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ/1992م، ج 1، ص 254.

10 - «العربية والإعراب»، الدكتور عبد السلام المسدي، ص 48.



العربي؛ لأننا - في العادة - لا نلتفت في النحو إلا لجانب القواعد الإعرابية وما تقتضيه من حركات نميّز بها مواقع الكلمات داخل الجمل، حيث نسند إليها وظائف إعرابية وفق مصطلحات وضعها النحاة، وأصبحت متداولة لدينا ومألوفة نحفظها عن ظهر قلب، من دون أن نكلّف أنفسنا جهداً لفهم دور هذه القواعد في بناء الدلالة والمعنى داخل النص، ومن ثمّ رأى بعضهم أن هذه القواعد تشكل عبئاً على المتعلم المبتدئ لطابعها الصوري التجريدي، وهو رأي لا يصرح إلا بنصف الحقيقة، فقد نتفق أن قواعد النحو تشكّل صعوبة على المتعلم اليافع - خاصة في وقتنا الحاضر - بسبب إغراقها في التجريد، وأنا

**ثم تطور النحو على أيدي علماء كالخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وعبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم، هذا الأخير الذي بذل جهداً علمياً عظيماً، ربط فيه بين تأليف الألفاظ في الكلام وانتظام المعاني في النفس.**

شخصياً كنت أكرهها وأتبرم منها عندما كنت تلميذاً، مع أنني كنت أحسن القراءة وأدمنها؛ لكن ظلت معرفتي بقواعد النحو سطحية، ولم يتغيّر الأمر إلا في الجامعة عندما درسنا شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ودرسنا اللسانيات المعاصرة، وأصبحنا نربط بين القواعد الإعرابية ووظائفها السياقية داخل النص التي من خلالها تصاغ الدلالة وتحدّد المعاني، فالمشكلة ليست في القواعد، ولكن في طريق تلقين اللغة والقواعد، فلو ركزنا على تلقين اللغة أولاً ثم أتبعناها بالقواعد لحلت المشكلة؛ لكن برامجنا التعليمية العرجاء

اليوم لا هي أبقت على اللغة ولا على القواعد، والعيب فينا وليس في لغتنا:

**نعيب لساننا والعيب فينا وما لساننا عيب سوانا**

ومن هنا ظهر لنا تهافت المنادين بالتخلي عن قواعد الإعراب، وتحويل اللغة العربية إلى لغة ساكنة على غرار اللغات الأوروبية واللهجات العربية، أو أولئك الذين ينادون بجعل اللهجات العامية محل العربية لفصحى في تعليمنا العربي تحت ذريعة صعوبة العربية الفصحى على أجيال اليوم، وهي دعوات عبثية تسبح ضد منطق العلم والتاريخ والواقع. يقول الدكتور عبد السلام المسدي - بعدما حذر من ثالوث الهدم اللغوي الذي يتهدد لغتنا اليوم (إسقاط

الإعراب - الدعوة إلى العامية - هيمنة اللغة الأجنبية) - يقول: «وليثبتن لنا علم اللسانيات يوماً كيف أن الأخطاء الكبرى - في العلم وفي الحضارة وفي الثقافة - ستفضي إلى إعادة تشكيل الكون اللغوي للفرد العربي، وسيعلم الجميع يوماً كيف أن ضياع الإعراب هو ضياع المعنى، وكيف أن ضياع المعنى هو ضياع الهوية»<sup>11</sup>.

ولذلك ظل النحو لصيقاً بعملية التشريع والاجتهاد الفقهي وما عرفته من تباين واختلاف في الآراء، ولذلك اشترطوا في الفقيه أن «يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني ومن سواهم»<sup>12</sup>، وكان الفقيه الجرمي يقول: ««أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس (في الفقه) من كتاب سيبويه... والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو؛ فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك»»<sup>13</sup>.

## 2- معركة اللفظ والمعنى في حقل البلاغة والنقد الأدبي (قضية الإعجاز):

في خضم البحث عن دلالة النصوص الأدبية والتشريعية والكشف عن أسرار بلاغتها وإعجازها، طفحت معركة اللفظ والمعنى على سطح الدراسات اللغوية البلاغية والنقدية، وكانت البداية مع قولة الجاحظ الشهيرة: «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي والمدني؛ وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع، وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من

11 - «العربية والإعراب»، الدكتور عبد السلام المسدي، ص 196.

12 - «الموافقات» لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، شرحه وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الله دراز، وضع تراجمه: الأستاذ محمد عبد الله دراز، خرج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون تاريخ، ج 4، ص 83.

13 - المرجع السابق.

التصوير»<sup>14</sup>، التي شقّت صفوف الباحثين في حقل النقد والبلاغة إلى فريقين: أنصار اللفظ، وأنصار المعنى. وبإيحاء من ظاهر هذه القولة كاد أنصار اللفظ أن يحسموا المعركة لصالحهم، فلمعت في سماء البحوث اللغوية والبلاغية النقدية أسماء مثل أبي هلال العسكري صاحب كتاب «الصناعتين» الذي كان من المنتصرين للفظ، وانتشرت في حقل الأدب وهيمنت مدرسة البديع والصنعة التي بسطت نفوذها في بيئة الأدب العباسية شعراً ونثراً، وهي التي طوّحت بإبداعنا الأدبي في نهاية المطاف إلى هاوية الركاكة والجمود (البديع في الشعر - السجع في النثر)، والتي لم نتخلص منها إلا في بداية عصر النهضة

الأدبية في نهاية القرن التاسع عشر مع محمود سامي البارودي، وأحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، وغيرهم في حقل الشعر، وفي حقل النثر مع أسماء كُتّاب كبار كان على رأسهم زعماء الإصلاح كجمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد عبده، وغيرهم كثير ممن مثلوا عصر الإحياء الكلاسيكي، وأخذوا فيه مكان الريادة.

ويذكر الدكتور أنور الجندي في كتابه «خصائص الأدب العربي» أن تيار اللفظ والصنعة انتشر بين الأدباء لأسباب أخرى اجتماعية وحضارية،

على رأسها الانبهار بطريقة الأدب الفارسي القائمة على التزييق والترصيع؛ لكن تأثيره القوي ظل محدوداً في نطاق الكتابة الأدبية، يقول أنور الجندي: «وإذا كان هذا التيار من السجع والزخرف قد اتسع نطاقه فإنه بقي قاصراً على مجال الأدب وحده، ولم يصل إلى الأفاق الأخرى، فلم يسجع العلماء والمفكرون، وظلت الكتابة العلمية بعيدة عن هذا القيد، ومضت في طريقها وفق أسلوب القرآن»<sup>15</sup>، ومهما

14 - «الحيوان» أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، 1416هـ/1996م، بيروت - لبنان، ج 3، ص 131.

15 - «خصائص الأدب العربي» أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، دار الكتاب المصري - القاهرة، مؤسسة خليفة للطباعة، بدون تاريخ، ص 185.

**ظل النحو لصيقاً بعملية التشريع والاجتهاد الفقهي وما عرفته من تباين واختلاف في الآراء، ولذلك اشترطوا في الفقيه أن «يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني ومن سواهم».**



كان فتيار الصنعة اللفظية هيمن لقرون من حياة أمتنا في الكتابات الأدبية، وفي الحقل الديني، خاصة في مجال الخطابة والمواعظ (خطب ابن نباتة مثلاً).

إذاً لقد انحصرت تيار اللفظ في حدوده الضيقة التي تكشف عن محدودية تأثيره في الثقافة العربية الإسلامية؛ ذلك أن تيار المعنى هو الذي ظل سيد الموقف في صلب البحث الدلالي عند العلماء والأدباء والنقاد، وهو الذي جسّد الفهم الصحيح لقولة الجاحظ السابقة، وهو الذي مثل أيضاً الاتجاه الأصيل في الأدب العربي الذي يقوم على الطبع وتجنب الصنعة والتكلف، مع إتقان خصائص الصنعة الأسلوبية التي تحقق فنية النص وأدبيته (شعرية النص بلغة نقاد اليوم) في حدودها المتوازنة، وقد كان ظهور «نظرية النظم» عند عبد القاهر الجرجاني شبه انتصار لأنصار مدرسة المعنى، وهي النظرية التي تجاوزت لغز مقولة الجاحظ، وأجابت عن سؤال الإعجاز البلاغي في النص القرآني، وفسرت أيضاً سر جمالية النصوص الأدبية، وطورت حقل الدراسات البلاغية والأسلوبية بالصورة التي تعلي من شأن المعاني، بوصفها هي المقصود الأول بالألفاظ «مقصدية النص»، وفي الوقت نفسه حدّدت للألفاظ قيمتها الفنية حينما جعلتها تابعة للمعاني، ونفت أي قيمة للفظ المعزول في حد ذاته، إلا ما كان من شأن فصاحته وخلوه من تنافر الحروف وتقاربها، وحصرت قيمة اللفظ في استعماله ضمن سلاسل جمالية مختلفة، وفي سياقات كلامية متنوعة، وذلك ما يكشف عن سر الجمال في حضوره وإسهامه في بناء الدلالة والمعنى داخل النص، واختصرت قيمة اللفظ في حسن تأليفه داخل بنية الكلمة (الفصاحة)، وداخل بنية الجملة (البلاغة).

يقول العالم اللغوي الفذ عبد القاهر الجرجاني في شأن تفريقه بين نظم الحروف في الكلمة الواحدة، وبين نظم الكلم (الكلام):

«ومما يجبُ إحكامهُ بعقبِ هذا الفصلِ: الفرقُ بينَ قولنا: «حروفٌ منظومةٌ» وكلِمٌ منظومةٌ؛ وذلكَ أنَّ نَظْمَ الحُرُوفِ هو تَوَالِيها في النُّطْقِ فقط، وليسَ نَظْمُها بمقتضى عن معنَى، ولا النَّظْمُ لها بمقتفٍ في ذلكَ رسماً من العقلِ،

اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه، فلو أنّ واضح اللّغة كان قد قال: «ربض» مكان «ضرب» لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد.

وأما نظمُ الكلمِ فليس الأمرُ فيه كذلك؛ لأنك تقتضي في نظمها آثارَ المعاني وترتّبها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النَّفس. فهو إذاً نظمٌ يعتبرُ فيه حالُ المنظومِ بعضُهُ معَ بعضٍ، وليس هو النَّظمُ الذي معناه ضَمُّ الشّيءِ إلى الشّيءِ كيف جاءَ واتَّفَق. وكذلك كانَ عندهم نظيراً للنَّسجِ، والتَّأليفِ، والصياغةِ، والبناءِ، والوشْيِ، والتَّحبيرِ، وما أشبه ذلك مما يوجبُ اعتبارَ الأجزاءِ بعضها معَ بعضٍ، حتّى يكونَ لوضعِ كلِّ حيثُ وضعَ علّةٌ تقتضي كونه هناك، وحتى

لو وُضعَ في مكانٍ غيرِه لم يصحَّ. والفائدةُ في معرفة هذا الفرقِ أنّك إذا عرفتَه عرفتَ أنّ ليس الغرضُ بنظمِ الكلمِ أن توالّتَ ألفاظُها في النُّطقِ بل أن تناسقتْ دلالتُها، وتلاقّتْ معانيها على الوجهِ الذي اقتضاهُ العقلُ»<sup>16</sup>.

ثم يضيف بعد ذلك:

«وأوضح من هذا كلّهُ، وهو أنّ النظمَ الذي يتوصّفهُ البُلغاءُ، وتتفاضلُ مراتبُ البلاغةِ من أجله: صنعةٌ يُستعانُ عليها بالفكرةِ لا محالة. وإذا

كانتُ مما يُستعانُ عليه بالفكرةِ ويُستخرجُ بالرّويّةِ، فينبغي أن يُنظرَ في الفكرِ بماذا تلبّسَ: أبا المعاني؟ أم بالألفاظِ؟ فأَيُّ شيءٍ وجدته الذي تلبّسَ به فكركُ - من بين المعاني والألفاظِ - فهو الذي تحدثُ فيه صنعتك، وتقعُ فيه صياغتك ونظّمك وتصويرك...»<sup>17</sup>.

هكذا احتلّت الدلالة (البحث عن المعنى) مركز الصدارة في الفكر اللغوي العربي القديم، وكان ذلك في نظري تحصيل حاصل، ما دام منهج الدين

**إذاً لقد انحصر تيار اللفظ في حدوده الضيقة التي تكشف عن محدودية تأثيره في الثقافة العربية الإسلامية؛ ذلك أن تيار المعنى هو الذي ظل سيد الموقف في صلب البحث الدلالي عند العلماء والأدباء والنقاد.**

16 - «دلائل الإعجاز»، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد عبده ورشيد رضا، دار المعرفة للطباعة

والنشر، بيروت - لبنان، 1398هـ/1987م، ص 40.

17 - «دلائل الإعجاز»، المرجع السابق، ص 42.



ومنهج العقل معاً يسندان هذا الموقف (المنهج المعرفي البياني)، وكانت أجواء السجال والجدل الكلامي تصب هي أيضاً في دعم هذا الاتجاه، كما أن جهود البحث اللغوي والبلاغي بلغت نضجها وأوجها في القرن الرابع الهجري بعدما تهيأت لها أسباب ذلك، ولذلك ففكرة اعتبارية نظم الحروف على مستوى الكلمة هي نفسها التي اعتمدها اللسانيات المعاصرة، حينما صرح دو سوسير باعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول في تحليله لمكونات العلامة اللغوية؛ لكن بحوث الدلالة والسيماستيك في اللسانيات المعاصرة شغلت حيزاً مهماً من البحث المعرفي اللساني عند مختلف المدارس اللسانية المعاصرة، وقد ظلت هذه البحوث قريبة من كثير من تصورات البحث اللساني العربي في هذا المجال، والتي تأسست مع عبد القاهر الجرجاني وغيره من اللغويين العرب الكبار.

### 3 - أصالة البحوث اللغوية والبلاغية:

وهنا ننبه إلى أن هذه المرحلة التي تأسست فيها قواعد البيان العربي (علوم اللغة والأدب) كانت خلواً من تأثيرات العلوم الوافدة كالمنطق والفلسفة، عكس ما زعمه طه حسين ومن سار على طريقه من تأثر الدراسات اللغوية والبلاغية العربية بالنزعة اليونانية الهيلينية وبالمنهج الأرسطي، وهي تهمة فندها ودحضها كثير من الدارسين المدققين؛ كالدكتور محمد عابد الجابري في كتابه «بنية العقل العربي»؛ حيث يقول: «نحن لا نوافق «عميد الأدب العربي» على هذا الرأي... فليس صحيحاً أن «الغارة الهيلينية» هي التي حولت الأبحاث البيانية العربية من الأدب والتحليل الأدبي إلى الفلسفة والتحليل المنطقي، بل كل ما حدث هو هيمنة النظرية أو الرؤية البيانية الأصولية الفقهيّة بفعل تطورات داخلية، عربية بيانية، عرفها علم الكلام نفسه، نعني بذلك انشغال الناس بمسألة الإعجاز القرآني»<sup>18</sup>، والرأي نفسه أكدّه الدكتور

18 - «بنية العقل العربي»، الدكتور محمد عابد الجابري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،

الطبعة الأولى يناير 1986م، ص 26.

عباس أرحيلة في كتابه «الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين» الذي هو في الأصل أطروحته للدكتوراه، أشرف عليها الدكتور الألمعي أمجد الطرابلسي، والذي خلص فيه إلى أن «الأمة العربية في صيرورتها التاريخية ظلت مشدودة إلى النص القرآني وإلى الشعر العربي القديم، حيث تأسست أجواء الفهم والتحليل والتذوق في أجوائهما، وأينعت البلاغة العربية في أحضان القرآن، فترعرعت مباحث البلاغة، وتبلورت، ثم استوت ناضجة، فتشعبت فروعاً وأجناساً، ثم ابتدأت تبحث عن كليات تجمع شتاتها لتندرج فيها تلك الجزئيات... وأستطيع القول: إنني لم أجد تأثيراً أرسطياً في النقد والبلاغة

**إنّ الأمة العربية في صيرورتها التاريخية ظلت مشدودة إلى النص القرآني وإلى الشعر العربي القديم، حيث تأسست أجواء الفهم والتحليل والتذوق في أجوائهما، وأينعت البلاغة العربية في أحضان القرآن، فترعرعت مباحث البلاغة، وتبلورت.**

العربيين، إلا ما كان له من أنفاس منطقية عند من يحلو لهم أن يجعلوا الجملة البلاغية قضية استدلالية. وأرى أن إشكال التأثير ترك ندوباً في وجدان المثقف العربي في العصر الحديث؛ إذ شككه في أصالة أمته، ورسخ في وجدانه التبعية لأرسطو في القديم ولحفدته في الحديث»<sup>19</sup>. وقد صدّق الدكتور الطرابلسي على هذه النتائج في تقديمه لمؤلف عباس أرحيلة بقوله: «وكانت النتيجة التي وصل إليها صاحب الأطروحة - بعد هذا العمل المضني الذي اقتضاه ست سنوات كاملة من حياته العلمية - أن أرسطو بقي أولاً

وأخيراً على هامش النقد والبلاغة العربيين، أنه وإن ظهر أثره أحياناً في الطابع المنطقي الذي انطبعت به بعض الكتب التراثية في النقد والبلاغة؛ فإن أثره في النظرات الفنية والبلاغية يكاد يكون معدوماً، وأن النص القرآني من جهة والشعر العربي القديم من جهة ثانية هما المنبعان اللذان تفجر من التأمّل فيهما والعناية بهما النقدُ العربي والبلاغة العربية.

19 - «الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري» للدكتور عباس أرحيلة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999م. مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ص 726 - 727.



وإني إذ أوافق الأستاذ الباحث على معظم النتائج التي انكشف عنها بحثه، لأعترف في الوقت ذاته أنني أفدت من عمله، وصححت في ضوءه بعض أفكار قلة كانت تساورني في هذا الباب»<sup>20</sup>.

وفي خلاصة أخرى يقول الدكتور الطرابلسي: «والنتيجة التي انتهى إليها الباحث في أطروحته هي أنه على المستوى النقدي البلاغي - وباستثناء المدرسة المغربية التي يمثلها في القرنين الهجريين السابع والثامن حازم والسجلماسي وابن البناء، تلك المدرسة التي يظهر عند رجالها نوع من التعامل الخصب مع بعض أفكار أرسطو الفنية، والتي ظلت مصنفاً مع ذلك مجهولة ومطوية دفيناً إلى أن كشف عنها البحث الأكاديمي في النصف الأخير من هذا القرن الذي نعيش فيه (القرن العشرون)، مما يدل على أن تلك المصنفات لم تقابل بالترحيب الشديد من معاصريها، وباستثناء بعض الكتب المشرقية التي سبقتها زمنياً، والتي برز فيها الطابع المنطقي في التخطيط والتفريع والتحديد، مثل «برهان» ابن وهب من القرن الرابع، الذي بقي هو بدوره مدفوناً إلى أن نُبش عنه في العقود الأخيرة - نقول: باستثناء هذه الظواهر التي ذكرنا، كان الأثر الأرسطي بين المعدوم تماماً والباهت جداً في آثار النقاد والبلاغيين الذين يعتد بهم في هذا الباب»<sup>21</sup>.

وهذه النتيجة التي وصل إليها الدكتور عباس أرحيلة في مجالي النقد والبلاغة العربيين تسحب أيضاً - من باب أولى - على مجال الدراسات اللغوية والأصولية التي انطلقت مبكراً في العالم الإسلامي، والتي تميّزت بأصالتها وفرادتها في البحث والتنظير والتفصيل.

#### 4 - الإسهام الأصولي وتطوير مباحث الدلالة:

شكّلت المباحث اللغوية حيزاً لا يستهان به في كتب أصول الفقه، نظراً لحاجة الفقيه المجتهد الملحة للإلمام بهذه المباحث، بوصفها المدخل لفهم

20 - «الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة» للدكتور عباس أرحيلة، ص 17 - 18.

21 - «الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة» للدكتور عباس أرحيلة، ص 16 - 17.



النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية منها، ولذلك اشترط في الفقيه المجتهد أن يكون على دراية وإحاطة بقضايا الدلالة في اللغة العربية إلى جانب إحاطته بالدلالات الشرعية، كما بين ذلك الأمدي في شرحه للقواعد التي يقوم عليها علم «أصول الفقه»: «وأما علم العربية فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة، من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتبني والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية. وأما

الأحكام الشرعية، فمن جهة أن الناظر في هذا العلم، إنما ينظر في أدلة الأحكام الشرعية، فلا بد أن يكون عالماً بحقائق الأحكام؛ ليتصور القصد إلى إثباتها ونفيها، وأن يتمكن بذلك من إيضاح المسائل، بضرب الأمثلة وكثرة الشواهد، ويتأهل بالبحث فيها للنظر والاستدلال»<sup>22</sup>.

ولم يكتفِ الأصوليون بالجهود اللغوية التي اضطلع بها اللغويون والبلاغيون العرب، ولذلك انطلقوا مما قرره اللغويون والنحاة، فاعتمدوا على مباحث اللغة في علوم النحو والصرف والبلاغة

وغيرها، وأضافوا إليها مباحث جديدة تجاوزوا فيها أهل الاختصاص من علماء اللغة، حتى دخلوا أحياناً في استقصاءات خارج إطار اهتماماتهم، كما يرى الدكتور علي حسب الله، كالبحث في أصل اللغة هل هي توقيفية أم اصطلاحية؟ «لكون الكلام فيه... رجماً بالظن فيما لا تدعو إليه حاجة اعتقاد، ولا يرتبط به تعبد عملي، فهو فضول لا داعي له، والحق أن الذي يجدر به الاهتمام بهذا البحث هو من يعنى بتاريخ اللغة وكيف نشأت، وأما الأصولي فإنما تعنيه معرفة

شكّلت المباحث اللغوية  
حيزاً لا يستهان به في  
كتب أصول الفقه، نظراً  
لحاجة الفقيه المجتهد  
الملحة للإلمام بهذه  
المباحث، بوصفها  
المدخل لفهم النصوص  
الشرعية واستنباط  
الأحكام الفقهية منها.

22 - «الإحكام في أصول الأحكام» لعلي بن محمد الأمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، ط دار الصميعي، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الثانية، 1433هـ/2012م، ج 1، ص 21 - 22.



الطرق التي تثبت بها اللغة؛ أي التي يثبت بها أن لفظ كذا أو أسلوب كذا يدل في لغة العرب على معنى هو كذا»<sup>23</sup>.

ومع ذلك فقد أغنى الأصوليون - بشكل واضح - البحث اللغوي اللساني، فإذا «تصفحنا أي كتاب من الكتب المؤلفة في أصول الفقه - قديمة كانت أو حديثة - فإننا سنجد «أبواب الخطاب» أو «المبادئ اللغوية» بحسب تعبير القدماء أو «القواعد اللغوية» - بحسب تعبير المعاصرين - تشغل عادة ما لا يقل عن ثلث حجم الكتاب، وهذا شيء يجد تبريره في تصورهم لموضوع علمهم ذاته... فإن الشاغل الأول لأصحاب هذا العلم سيكون بالضرورة هو ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى في الخطاب الذي يتعاملون معه: الخطاب الشرعي. ولأن هذا الخطاب قد ورد بلسان عربي فإن عملية «الضبط» تلك ستمتد بالضرورة إلى هذا اللسان ككل»<sup>24</sup>. غير أنه «يجب أن نستثني من ذلك كتاب «الموافقات في أصول الشريعة» لأبي إسحاق الشاطبي الذي سلك مسلكاً خاصاً به أراد به إعادة «تأصيل الأصول»»<sup>25</sup>.

وقد كان الأصوليون - في نظري - قاب قوسين أو أدنى من تأسيس علم لغة خاص بهم، وهو ما نجد بعض الباحثين اليوم يدعو إليه في بعض البحوث التي تروج على صفحات الإنترنت<sup>26</sup>، وهي دعوة في النفس منها رغبة واستبعاد؛ لأن البحوث اللغوية قديماً تأسست على التنوع والتقاطع بين مختلف حقول المعرفة والبحث، واستفاد البحث اللغوي من ذلك أيما استفادة، كما أن جميع الاجتهادات اللغوية استحضرت النص الديني التشريعي الذي نزل بلغة العرب، ومنه وإليه كان البحث اللغوي ينطلق ويعود كما رأينا في شأن نشأة علم النحو على يد علي بن أبي طالب عليه السلام، ومن ثم يظهر لنا التأصيل الشرعي لوضع

23 - «أصول التشريع الإسلامي» لعلي حسب الله، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، 1396هـ/1971م، ص 203.

24 - «بنية العقل العربي»، الدكتور محمد عابد الجابري، ص 48 - 49.

25 - المرجع السابق، ص 72 (الهوامش).

26 - «نحو علم لغة خاص بالعلوم الشرعية» د. أحمد شيخ عبد السلام - الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية - الجامعة الإسلامية - ماليزيا. الموقع الإلكتروني لجامعة «أم القرى»:

[https://old.uqu.edu.sa/lib/digital\\_library/magz\\_view/ar/5](https://old.uqu.edu.sa/lib/digital_library/magz_view/ar/5)

علوم اللغة سواء بالاتباع لسُنَّة الخلفاء الراشدين، أو بتطبيق قاعدة المصالح المرسلة أو بهما معاً.

وقد عمل الخلفاء الراشدون ذلك إيماناً منهم بأن ضبط قواعد الدلالة والمعنى في العربية هو الضمانة الرئيسة لضبط دلالات النصوص التشريعية ومعانيها، ولذلك اضطلعت علوم اللغة العربية - وعلى رأسها علم النحو - بحظ الأسد في ضبط قواعد الدلالة الشرعية لنصوص القرآن الكريم والسُنَّة النبوية الشريفة، ومنها انطلق علماء الأصول والفقهاء، وأضافوا إليها تعديلاتهم وتفريعاتهم التي ارتأوها ضرورية لتحقيق مزيد من الضبط

في قواعد استنباط الدلالة الشرعية للنصوص الدينية، خاصة وأن الشريعة الإسلامية وضعت معاني جديدة لمفردات قديمة كانت قائمة من قبل مثل (الصلاة - الزكاة...)، وأحياناً وضعت مفردات جديدة لمعانٍ مستجدة لم يعهدها العرب من قبل مثل (الرحمن - التقوى...)، وفي هذا السياق ميز الأصوليون بين الحقيقة اللغوية العرفية والحقيقة اللغوية التشريعية، ومن ثم اعتمدوا في طرق استنباط الأحكام على:

«- قواعد لغوية تؤخذ مما قرره علماء اللغة

في طرق دلالتها وفهمها بعد استقراء خصائصها في منثورها ومنظومها.

- قواعد معنوية أو شرعية تؤخذ بالاستقراء من الطرق التي سلكها الشارع في تقرير أحكامه، ومن المقاصد التي رعى إليها بتشريعه»<sup>27</sup>.

وخلاصة عمل الأصوليين والفقهاء في هذا الباب تتلخص في اعتمادهم على ما يلي:

**القواعد النحوية العامة: إعراب الكلمة - إعراب الجملة...**

**لقد أغنى الأصوليون  
- بشكل واضح - البحث  
اللغوي اللساني، فإذا  
«تصفحنا أي كتاب من  
الكتب المؤلفة في أصول  
الفقه - قديمة كانت أو  
حديثة - فإننا سنجد  
«أبواب الخطاب» أو  
«المبادئ اللغوية».**

27 - «أصول التشريع الإسلامي» ص 201.



قواعد نحوية خاصة: المشترك اللفظي - حروف المعاني - التقديم والتأخير - الحذف - الاشتغال...

القواعد البلاغية: علم البيان (نظرية المجاز) - علم المعاني (الأمر والنهي على الخصوص).

«قواعد علم اللغة الأصولي: خفي الدلالة (المتشابه) - المجمل - المشكل والخفي - الظاهر - النص - المفسر والمؤول - المحكم.

طرق دلالة اللفظ: عند الأحناف: (دلالة العبارة - دلالة الإشارة - دلالة الدلالة - دلالة الاقتضاء - عموم المقتضى) / عند الشافعية: (المنطوق والمفهوم - مفهوم المخالفة - إعمال الكلام أولى من إهماله - التأسيس أولى من التوكيد - بيان الضرورة - لا ينسب إلى ساكت قول)»<sup>28</sup>.

قواعد نصية سياقية ومقامية: الناسخ والمنسوخ - المقاصد التشريعية - القياس والتعليل - أسباب النزول...

وهذه الأخيرة هي التي تدرسها اللسانيات المعاصرة ضمن ما يسمى بنحو النص الذي أشرت إليه سابقاً؛ لكن ذلك لا يعني أن الأصوليين كانوا يتبنون هذا المفهوم وكانوا على دراية به، وإنما قادتهم جهودهم التأصيلية إلى وضع هذه القواعد النصية السياقية، التي تتقاطع اليوم مع جهود علماء اللغة المعاصرين في اهتمامهم بوضع نحو كلي يهتم بدراسة النص.

وخلاصة القول: إن الأصوليين انطلقوا من الكائن والممكن في بحثهم عن قواعد الاستنباط اللغوية، فاستفادوا من جهود علماء اللغة والبلاغة الذين اعتنوا بالنص اللغوي العام، وأضافوا إليها ما استفادوه من قواعد لغوية اهتموا إليها عن طريق البحث في النصوص التشريعية الخاصة؛ لأن اللغة تختزن في داخلها قواعد عقلية منطقية داخلية تنتظم العالم الخارجي، يقول الجابري: «إذا كان النحاة قد ربطوا في تفكيرهم وأبحاثهم بين منطلق اللغة ومنطق العقل، توجههم في ذلك إشكالية العلاقة بين اللفظ والمعنى... فإن علماء

28 - المرجع السابق نفسه: انظر فهرس الكتاب - الصفحات (و - ز).

أصول الفقه قد عملوا على إحكام هذا الربط حينما طابقوا في أبحاثهم الأصولية بين الدلالة والاستدلال، بين طرق دلالة اللفظ على المعاني وطرق تصرف العقل فيها، فربطوا هكذا بين تفسير الخطاب وتقنيات تحليله، وبين مبادئ العقل وآليات نشاطه، فصار عمل العقل عندهم يعني استثمار النص...»<sup>29</sup>، غير أن منطق الشرع قد يكون أحياناً مبايناً للمنطق العام السائد في اللغة (الحقيقة العرفية)، حيث يؤسس المشرع قواعد لغوية منطقية مخالفة للمعهود والسائد في عرف عامة الناس (الحقيقة الشرعية)، ومن ثمّ أثمرت جهود اللغويين والأصوليين في مجال ضبط الدلالة والمعنى، ما سماه الجابري

**إنّ الأصوليين انطلقوا من الكائن والممكن في بحثهم عن قواعد الاستنباط اللغوية، فاستفادوا من جهود علماء اللغة والبلاغة الذين اعتنوا بالنص اللغوي العام، وأضافوا إليها ما استفادوه من قواعد لغوية اهتموا إليها عن طريق البحث في النصوص التشريعية الخاصة.**

بالمناهج البياني، وميّز بينه وبين المنهج البرهاني عند الفلاسفة، والعرفاني عند المتصوفة، وإن كان في نظري أن البيان برهان والبرهان بيان، غير أن ما يميّز البيان عند الأصوليين عن البرهان عند الفلاسفة هو أن البرهنة والاستدلال عند الأصوليين تعبر عن أصالة تفكير العقل المسلم بعيداً عن الاستلاب بمنطق اليونان ولغتهم، وهو المنهج الذي مثل الغالبية العظمى من المسلمين وساهم في إرساء دعائمهم جل المذاهب الإسلامية من أشاعرة (أهل السُّنَّة) ومعتزلة وإباضية وغير ذلك، باستثناء المذاهب الباطنية التي صنّفها الجابري ضمن

المنهج العرفاني والتي كان لها مسار منهجي مغاير لما عليه إجماع الأمة، وهذا ما يفسر لنا «الصدام الذي عرفته الثقافة العربية بين النحاة والمناطقة والذي عكسته بقوة ووضوح المناظرة الشهيرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي المعتزلي وبين أبي بشر متى بن يونس المنطقي في بغداد 326هـ بمجلس الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات»<sup>30</sup>. يقول أبو سعيد السيرافي

29 - «بنية العقل العربي»، الدكتور محمد عابد الجابري، ص 48.

30 - «بنية العقل العربي»، الدكتور محمد عابد الجابري، ص 47.



في مناظرته لمتى بن يونس «... إذا كان المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه بها من رسومها وصفاتها، فمن أين يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه، ويتخذوه قاضياً وحكماً لهم وعليهم، ما شهد لهم به قبلوه، وما أنكروه رفضوه؟ ولكن مع هذا أيضاً إذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف، أفليس قد لزمته الحاجة إلى معرفة اللغة؟ قال: نعم. قال: أخطأت، قل في هذا الموضوع: بلى... أنت إذاً لست تدعونا إلى علم المنطق، إنما تدعونا إلى تعلم اللغة اليونانية، وأنت لا تعرف لغة يونان، فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تفي بها؟ وقد عفت منذ زمان طويل، وباد أهلها، وانقرض القوم الذين كانوا يتفاوضون بها، ويتفاهمون أغراضهم بتصاريفها»<sup>31</sup>.

فقد أدرك المسلمون إذاً في وقتٍ مبكرٍ خطورة ارتباط اللغة بالعقل والتفكير، ولذلك حصّنوا لغتهم من الضياع والتبدد؛ حتى لا يفقدوا أحد أسس هويتهم ووجودهم؛ لأن اللغة هي مادة العقل وآلة التفكير، وبذلك حصّنوا عقولهم حتى لا تغزوه المناهج الغربية التي نشأت في بيئة غير بيئتهم ولغة لا يعرفونها ولا يفقهون أساليب الاستدلال والبرهنة فيها، وفي الوقت نفسه انفتحوا على باقي الثقافات الأخرى، وفتحوا منها أنوار الحكمة والمعرفة التي أبدعها العقل الإنساني، والتي لا تتناقض مع القيم العليا التي أقرتها الشريعة الإسلامية والقيم العربية المتوارثة (مكارم الأخلاق)، كما أن المسلمين في إطار وحدة المنهج هذه مارسوا حق الاختلاف في الرأي والاجتهاد سواء في أمور التشريع (فقه الفروع على الخصوص)، أو في أمور الحياة (القضايا السياسية والاجتماعية)، وقد أفضى ذلك الخلاف أحياناً إلى معارك ضارية على صعيد الجدل الكلامي غالباً، وأحياناً تحول إلى معارك فعلية أسالت الدماء وأزهقت الأرواح، خاصة بسبب الخلافات السياسية؛ لكن شعور الوحدة الروحية والعقلية للأمة ظلّ حاضراً ومهيمناً وطاغياً في جل مراحل التاريخ العربي الإسلامي.

31 - كتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي، علق عليه: محمد الفاضلي، دار الجيل، بيروت، ط الأولى 1430هـ/2009م، ص 80 - 81.

## 5- الدلالة في اللسانيات المعاصرة بين منطق العلم ومنطق الأيديولوجيا:

إن اللغة كائن حي ينمو ويتطور باستمرار، ولذلك نحن في حاجة إلى تطوير أساليبنا في البحث عن الدلالة والمعنى، من داخل النسق اللغوي العربي الذي أصّله أجدادنا، سواء كانوا من علماء اللغة أو من علماء الشريعة، شريطة أن تتسلح بقواعد العلم ومنهجه لا غير، وهنا نستحضر البحث اللساني المعاصر البعيد عن الأيديولوجيا والمخلص لمنهج العلم وحده، وقد مر معنا موقف الدكتور عبد السلام المسدي في الصفحات السابقة، والذي حذر فيه من دعوات الهدم اللغوي البعيدة عن منطق العلم

**إنّ اللغة كائن حي ينمو ويتطور باستمرار، ولذلك نحن في حاجة إلى تطوير أساليبنا في البحث عن الدلالة والمعنى، من داخل النسق اللغوي العربي الذي أصّله أجدادنا، سواء كانوا من علماء اللغة أو من علماء الشريعة.**

والمنساقه وراء أهواء الأيديولوجيات العمياء، ونورد موقفاً آخر للباحث اللساني المغربي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، يخاطب المتحاملين على اللغة العربية الفصحى في بلاد المغرب العربي حيث يقول: «لماذا نريد أن نحل نظاماً غير معير في التعليم (على أن نعيره لاحقاً) محل نظام معير قائم (وقابل للتطوير والإصلاح)؟ بهدف نبذ لغة ذات رأسمال رمزي وطاقت وظيفية علمية لا تحتاج إلى برهان؟ فهل نريد فرض اختيار على مجتمع، مع أنه قد رفضه

عدة مرات خلال تاريخه؟ لقد آن الأوان أن نعود إلى منهج علمي معقول وهادئ لمعالجة مشاكل اتصال اللغات، المتباعدة منها والقريبة، وكذلك وظائفها... فالبينية اللسانية والتعبير والتعدد اللغوي والتنوع ليست إلا عناصر في البرنامج اللغوي الضخم الذي ينتظرنا. وعندما تنتقل إلى التنفيذ سيتضح جلياً أن العلم يقدم حلولاً أكثر نجاعة لمشاكل اللغة والمجتمع مما يتصوره أصحاب الأيديولوجيات الضيقة»<sup>32</sup>.

32 - «اللغة والبيئة» للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، 2003، ص 49 - 50.



إن سؤال المعنى والدلالة في اللغة لا يفرض علينا دائماً الارتكاس إلى الوراثة، ومن ثمّ فهو لا يتعارض مع التحديث القائم على أسس العلم والتاريخ والواقع، خاصة في موضوع ذي حساسية عالية داخل المجتمع، وهو موضوع اللغة والهوية، وما له من صلة وطيدة بالدين والعقيدة، ولذلك يجب أن نميّز بين الدعوات العلمية الخالصة لمنهج البحث العلمي، الداعية لتطوير أساليب البحث في الكشف عن النظام الدلالي للغة، مع إقرارها بوجود هذا النظام سلفاً، واستعدادها للاشتغال من داخله وتطويره والدفاع عنه - وبين الدعوات الأيديولوجية المغرضة التي نصبت نفسها مناوئاً لهذا النظام لحاجة في نفسها، وليست هذه الحاجة سوى خدمة مصالح المستعمر الذي يسعى إلى تدمير نسق النظام الدلالي للأمة (عقل الأمة)، من خلال الإجهاز على لغتنا العربية الفصحى والأنساق الدلالية التي شكّلتها؛ ليؤمّن مصالحه الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبيقينا تابعين له إلى الأبد.